فصح ان يبيعه بالخاصّ
ويجنسه متفاضلا ان قبضا
مما ثلاثا او دونه او ما علم
ان راج ما عيّن بالتعيين
بما يروج منه وزنا او عدد
وما تساوى فيهما كالخاصّة
شرى به او بالفلوس النافقة
قد بطل به كما لو انقطع
وعدم تعامل البلد
والانقطاع عدم الوجود في
لو نقص القيمة قبل القبض
والمخبر مشتر و نقدا
ان باع دلال متاع الغير
فسدت عليه قبل الدفع
وصح ان يبيع بالنافقة
وردّ مثل القرض في الكساد
لو اشترى شيا بنصف درهم
فعليه ما يباع بنصف الدراهم
كذا لو اشترى بدرهمين
ان دفع نصيرفي درهما
نصفا من الفضة الاوجه
فكانت الاموال في المحال
النقدان والثاني هو المبيع
وماله وجهان كالمثلي في
ما بطل العقد بنفي الثمن

والثاني اكثر على تغصر
في المجلس والحاضر ان فرضا
فلا يصح بيعه وما لزم
والاكالسلعة في التبرين
او بهما الاستقراض والبيع ورد
وكالب الغش بصر في خصصه
فسد ولم يؤد حقه
وصحا بالقيمة حيث وقع
جميعها الحدّ في الكساد
الشوق وان في بيت او ضع صبرة
فالبيع باق كالغلا لم ينقص
النقد الذي بوقت يبيع وجدا
بغير اذن قابضا من مشتري
اليه ما اقتضى فساد البيع
من الفلوس وغيرها كالسلعة
والواجب القيمة باعتماد
واضيف للفلوس حال العلم

جاز على الاصح في هذين
فقال اعطني به وسمّا
وبما تبقى افلسا قد صوّبه
ثلاثة ثمن بكل حال
كالثوب والحيوان مما ينمع
الوصل بالباء وتركها التفت
في ملكه كهلا له فاستبين

وخلافه

وخلافه المبيع في المبيّن
صح استبد ان بغير الصرف

كتاب الكفالة

هو ضمّ ذمة الى اخرى مطلقا
والشرط ان يكون ما يكفل به
قد صح قائما والمطالبة
واهلها من كان للتبرع
والمدّعى عليه الاصيل
تعقد بالنفس او ما عبّرا
وبضمنه وعندي اوانا
وقيل لا لعدم بيان
ان كفل الاثلاثة جعل
ما طولب في ظاهر الرواية
ان شرط التسليم في معيّن
ان احضر فيه والا قد حبس
فان يغب وجهل المكان
بموته مكفول به سيبرى
وبدفعه الى الذي كفل له
وسلم من شرط التسليم في
كذا بتسليم وكيل من كفل
قال غدا ان لم اوافك فانا
فلم يوافك قادرا او ما تا
والقول للطالب فيما اختلفا
والمال لازم على الكفيل
والقول للكفيل في البيان

والتسليم لا فيهما عن منصف

وكرهها كالبيع فيما حققا
مقدورو تسليم بدين بانيه
على الكفيل بالاصيل واجبه
اهلا ومكفول له المدعي
وكل من تلزمه كفيل
ان كفل بنفسه بلا امرا
له زعيم او قبيل ههنا
ماضمنا عند الامام الثاني
له كفيلا ابدا كما نقل
حالا على الصحيح في المسئلة
احضر فيه بلد بين بيّن
الا باظهار لعينه اكتبس
ما طولب ان يقيم البرهان
الكفيل بالنفس لموت قدرا
في موضع يجري الخصام قبله
مجلس قاض لا بغيره اعرف
له اوالمطلوب فيما قد نقل
ضامن ما عليه ما لا بيّنا
المطلوب فالضمان فيه ثبتا
هو افاده وعدمها لا احفا
كما قبل ما لا ويدعوى القبيل
لصحة كفالة الابدان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)